جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

إعْمَالُ المَصَادِرِ بَين المَنْعِ والجَوَاز
منهج الرُّمَّاني في شَرحِه لكِتَاب سِيبوَيه بين الابْتِدَاع والاتِّبَاع

الدكتور

ياسر محمد حسن علي

قسم اللغة العربية - كلية الآداب- جامعة سوهاج .
جمهورية مصر العربية

العدد الخامس والعشرون

للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

الجزء التاسع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

إعْمَالُ المَصَادِرِ بَين المَنْعِ والجَوَاز
منهج الرُّمَّاني في شَرحِه لكِتَاب سِيبوَيهْ بين الابْتِدَاع والاتِّباع

ياسر محمد حسن علي

قسم اللغة العربية - كلية الآداب- جامعة سوهاج ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني : Dr_yasser32@yahoo.com

الملخص

يعد كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) البِنْيَة المنهجية الأولى للتقعيد النحوي، فلم يسبقه إلى مثلها أحد قبله، وشقَّ على كل من جاء بعده. فقد وصل "الكتاب" إلى درجة من النضج النحويِّ والفكريِّ لم يحْرِزها كتاب قبله. ولم يبلغها كتاب بعده، وليس أدل على ذلك من كثرة شروحه وما صنِّف حوله. ومن أبرز هذه الشروح شرح السِّيرافي(ت ٣٦٨ هـ)، وابن خَالويه (ت٣٧٠ هـ)، والرُّمَّاني (ت٣٨٤ هـ)، الذي تفرد بمنهج نحوي متفرد عن صاحب الكتاب نفسه؛ إذ اتسم بحسن تنظيم المسائل، ووضوح الغاية النحوية وحضورالفكر المنطقي في عرضها وتحليلها، ليؤسس كل شرحه على استفهام تقابلي محدد هو: ما الممنوع "غير الجائز و"الجائز" في المسألة؟ مما كان هدفـاً؛ لتقويم تطبيق هذا المنهج واختصاصه وقوام أسسه، وذلك في إحدى قضايا الدرس النحويِّ، وهي إعمال المصادر؛ تبعـاً لمنهج الرُّمَّاني فيها بين المنع والجواز. واتخذت المعالجة البحثية المنهج الوصفي رصدًا للظاهرة وتحليلها. وبناء على ذلك جاء توزيع البحث على مقدمة؛ ومدخل؛ وثلاثة مباحث. تعرض حدود المصطلحات واختصاصها، وما أجازه الرُّمَّاني في المصادر من إعمال وما منع جوازه، وموقف النحاة من ذلك.

الكلمات المفتاحية : الإعمال؛ المصادر؛ الرُّمَّاني؛ المنع؛ الجواز.

Implementation in the Infinitives between Prohibition & Permission Method of ar-Rummānī`s in Explaining of Sibawayh's Book between Innovation & Adoption

Yasser Muhammed Hassan Ali
Arabic Department, Faculty of Arts, Sohag Uni., Egypt.
Email: Dr_yasser32@yahoo.com

Abstract

Sibawayh's book (D. 180 Ah) is the first methodological structure of grammatical grammarism. No one never beat him before or not. Many explanations of Sibawayh's book are proof of its greatness. Book has reached a degree of grammatical and intellectual maturity that no book has ever achieved before.The most prominent of these explanations are "at-Taīqah" the commentary of as-Sīrāfī (D. 368 Ah), Šarḥ Ibn Ḫālawayih (D. 370 Ah) and Šarḥ ar-Rummānī (D. 384 Ah) that is unique in a logical grammatical approach; This was the aim of evaluating the application, its competence, and its foundations in one of the issues of grammar lesson, that is implementation in the infinitives, depending on prohibition and permission in it. The treatment dependes on the descriptive approach to observe and analyse this gramatical phenomenon. The research was distributed to an introduction; a preface; and three chapters. It presents the limits of terms and their competence, and allowance of the infinitives by ar-Rummānī and the opinion of Arab grammarians in these cases.

Keywords: Implementation; Infinitives; ar-Rummānī; prohibition; permissibleness.

بسم الله الرحمن الرحيم

أولا: مقدمة

الحمد لله الذي خلق الكون والمخلوقات، فعلِم حال الخلْق والكائنات، ووَسِع سمعه الأصوات، فلم يخفَ عليه شيء في الأرض ولا في السماوات، وصلَّى الله وسلَّم على خاتم الأنبياء وصاحب خاتمةِ الرسالات، محمَّدٍ (ﷺ)، ومن سلكَ طريق الذين آمنوا وعملوا الصالحات، إلى يوم الحساب والميقات.

أما بعد...

فقد نهض بالنحو العربي زُمرة من ذوي الهمم، وأولي الوعي بأصول وضع الضوابط والمسوغات، وعلى أثر جهودهم حددت الأصول النحوية؛ فكانت تلك الأصول هي الأدلة الإجمالية، التي شكَّلت الموقف من شواهد النصوص وأقوال العرب الفصحاء؛ لتصدر عن هذه الأصول أحكام مختلفة، ترتكز على المنطق وقواعده. فقد كان المنطق أمرًا أساسيًّا في أعمال النحاة ما دامت في النحو أحكام تُستنتج، وقياس يُتبع[1]. فجاء الاعتماد منطقيًّا على الاستقراء لكل ما تتحقق فيه الفصاحة وجاء منقولا في الأغلب؛ وبلغ حدَّ الاطراد (الكثرة) نظرًا لارتباط الفصاحة بمعياري المكان والزمان.

لكنّ منطقية النحو العربي في استخراج العلل والأحكام لم تكن منطقًا صوريًّا، وإن لم يُحل ذلك من بعض التأثر به في طرق الاستدلال ومصطلحات القياس والعلل. فهناك بعض اختلاف في دلالة بعض المصطلحات المشتركة بين النحو والمنطق، خاصة في مفهوم الاستدلال؛ لأن الأحكام النحوية وتعليلاتها تختلف عن الأحكام المنطقية ومنهج الاستدلال

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فيها، سواء في طريقة الاستدلال أو مصدرها. فالاستدلال في المنطق الصوري يقوم على استنتاج الحُكم (النتيجة) من (المقدمات) لعلاقة تجمع بينهما، "فموضوع المنطق هو تلك المعلومات من تلك الحيثيات"(٢). أما الاستدلال النحوي فهو أقرب إلى ما وقع في الاستدلال الفقهي، الذي اعتمد على" استخراج الأحكام الشرعية من أدلتها"(٣)، أو "من شواهدها الدالة عليها بالنظر المؤدى إليها"(٤). والأدلة المتفق عليها في الفقه خمسة: الْكِتَاب، وَالسُّنَّة، وَالْإِجْمَاع، وَالْقِيَاس، والاسْتِدْلال"(٥). أما أدلة النحو؛ فتركَّزت في النقل، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال"(٦).

وعلى الرغم من التقارب العام في مجمل الأدلة؛ فإن واقع تطبيق الأدلة بين النحو والفقه يختلف بسبب طبيعة المصادر مورد القياس واستخراج الأحكام منها، حتى مال ابن جني إلى تقارب علل النحو مع علل المتكلمين أكثر من الفقهاء كما ورد قوله: "اعلم أن علل النحويين- وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين- أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس - كذلك- حديث علل الفقه"(٧).

- إشكالية البحث و تساؤلاته

إن الأحكام والعلل ارتبطت في النحو العربي بعوامل عدة، منها قابلية الترخص والتأويل، وكذلك أثر المتكلم نفسه، الذي قد يكون مسئولاً عن بنية الشاهد قبل إطلاق الحكم عليه، نحو علاقة الحذف بالتكلم، التي أشار إليها صاحب الخصائص: "وقد حذف المميز، وذلك إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم منها به، وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة

وأربعين. فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام"(٨). كذلك الإفادة ليست خصيصة للجملة وحدها، بل يقاسمها التحقق كل من المتكلم والمخاطَب؛ لأنها وظيفة السياق هي تحقيق غرض التكلم؛ لأن "حكم الخطاب إفادة المخاطب به ما يحتاج إلى معرفته"(٩).

وقد وردت الأحكام والعلل النحوية بأوصافها ودرجاتها المختلفة في كتب النحو قبل انضباط أصوله واستقرارها. ومن ذلك ما شاع في كتاب سيبويه، ومن بعده شروحه المختلفة، التي فصَّلت ما ورد في كتابه. ومن أبرز هذه الشروح شرح السِّيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، وشرح ابن خَالويه (ت٣٧٠ هـ)، وشرح الرُّمَّاني (ت٣٨٤ هـ)، الذي تميز بمنهجه النحوي وطريقة عرضه للمسائل وإجابتها، و قد خالف بهذا النهج صاحب الكتاب نفسه.

ولقد تعددت في كتاب سيبويه وشروحه مصطلحات عدة، كالجواز، والمنع، والإعمال... وغيرها من مصطلحات النحو، التي تكشف تعدد آراء النحاة واختلافهم في إعمال بعض الأحكام في المسائل، وإبطال عملها في أخرى، سواء من جهة اللفظ أو من ناحية التقدير، وقد تفاوت هذه الأحكام بين الجواز والمنع، و الضعف عند بعضهم.

بناء على ذلك جاء هذا العنوان: "إعْمَال المَصَادر بين المَنْع والجَوَاز: منهج الرُّمَّاني في شَرحه لكِتَاب سِيبوَيهْ بين الابْتِدَاع والاتِّباع"، جامعاً مسائل البحث المقترح وإشكاليته، التي تطلبت استقراء شرح الرماني لكتاب سيبويه في مسألة الإعمال في المصادر، ورصدًا لما ورد فيها من الجواز

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والمنع، وإظهار مبررات الرماني والتعليق عليها، وكذلك تحليل آراء النحاة في هذه الحكم، وفي صدارتهم صاحب الكتاب سيبويه. وكذلك الوقوف على خصوصية منهج الرماني واختصاصه؛ لبيان ما فيه من إبداع أو تأثُّر، نَحو مشاكلته المنهج المنطقي في عرض المسألة متوجهـــاً إلى استنباط الحكم، بوصفه غاية الطرح مباشرة بعد تقسيم أبعاده، وتحديد الهدف من كل جزء طُرح، أو تقاربه مع منهج السؤالات، الذي يشيع في العلوم الشرعية كالفقه، والتفسير، والحديث؛ بعرض المسائل في صورة أسئلة ثم طرح إجابتها.

وبناء على ذلك طرحت عدة تساؤلات، بغية تقديم إجابة لها، أبرزها:

- ما دلالة هذه المصطلحات النحوية: "الإعمال"، و"المصادر"، و"الممنوع (غير الجائز)، والجائز"؟
- وما واقع الإعمال في مسائل المصدر عند تطبيق حكمي "المنع" و"الجواز" فيما طرحه الرماني في شرحه لمسائل كتاب سيبويه؟
- ما خصائص منهج الرماني في عرض قضية "إعْمَال المَصَادر بين المَنْع والجَوَاز" ؟ وهل منهجه من قبيل الابتداع أم الاتِّباع؟
- ما أبرزالتبريرات النحوية التي اطَّردت عند الرُّمَّاني في أحكامه حول قضية "إعْمَال المَصَادر"؟ وما علاقتها بأصول النحو العربي، خاصة دليل "القياس" ؟
- ما موقف الرُّمَّاني من الشاهد الشاذ وأثره في حكم المنع أوالجواز؟

- **البحث أهمية وأهدافاً**

أبرز قضية" إعْمَال المَصَادر بين المَنْع والجَوَاز" أهمية بيان حكم الرُّمَّاني فيها وطريقة تحليله للشواهد، التي توَّلد على إثرها الحكم المنصوص عنده. كذلك ناطت هذه القضية بتفسير أثر فكر الرماني وثقافته ومصطلحاته في منهج عرضه لمسألة الإعمال في المصادر في شرحه.

وتكمن أهمية هذا التوجه من الأبحاث- عامة - في الوقوف على حقيقة بعض التراكيب والسياقات النحوية موضع الخلاف النحوي، وما ارتبط بها من أحكام خاصة، وعلاقتها بأصول النحو العربي وموقف النحاة على اختلاف مذاهبهم.

كما أفضى البحث إلى إبانة اختلاف طريقة عرض شرح الرماني، مقارنة بصاحب الكتاب سيبويه؛ ليقدم تنبيهــاً جدَّ جليل حول مفهوم الشروح في العربية. فليس نهج الشروح – الملتزم – إعادة توسع في عرض المسائل وتفاصيلها فحسب؛ بل كذلك يمكن أن تتفرد في منحى الشرح وهدف صاحبه، وهو ما نجح في تقديمه الرماني بأنه ابتداع منهجي خاص به. إضافة لالتزامه بهدف الكتاب الرئيس، المرتبط بعرض أبواب النحو والصرف ومسائلهما، ورأي سيبويه وجمهور النحاة.

هذه الأهمية الجلية لهذا الشرح كانت موجهــاً نحو إظهار ما في شرح الرُّمَّاني لكتاب سيبويه من موسوعية في ألفاظ اللغة والنحو وأصوله، إضافة إلى ما قدمه شرح الرُّمَّاني لصورة تداخلا فيها أصول النحو العربي وتفاصيل النحو التطبيقي، مع استعماله مصطلحات كلامية ومنطقية مختلفة، جاءت في سياق عرضه للمسائل النحوية، نحو: القوة، والحادث، والعارض..إلخ.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- **الدراسات المناظرة**:

على الرغم مما قصدته إشكالية البحث من جدة وتفرد؛ فإنها لا تنكر سبق بعض الدراسات والأبحاث، التي عززت هذه المعالجة، وعضدتها مع اختصاص هذه البحث في استقصاء ظاهرة الإعمال في المصادر بين حكمي "الجواز" و"المنع" وخصوصة منهج الرماني في عرضها. وأبرز هذه الدراسات وأقربها ارتباطا على الترتيب:

◙ الرُّمَّاني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، مازن المبارك، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، ١٩٦٣م. (دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٠)

◙ التعليل النحوي عند الرُّمَّاني في شرحه لكتاب سيبويه: دراسة وصفية تحليلية، صالح بن مطلق المالكي، دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠١٨م.

إضافة إلى عدد من الدراسات، التي تناولت الرماني ومصنفاته نحو:

◙ معاني حروف المعاني عند ابن هشام و الرماني: بحث مقارن، عباس الترجمان، مؤسسة الأعلمي، طهران، ١٩٨٤م.

◙ الإعجاز القرآني بين الرماني والباقلاني عرض وموازنة، صالح بن أحمد بن سليمان العليوي، مجلة جامعة أم القرى، لعلوم اللغات و آدابها، ع (١٥)، ٢٠١٥م.

◙ كتاب معاني الحروف للرماني(٣٨٤هـ) دراسة تحليلية، علي سعيد جاسم الخيكاني، مجلة دواة، ع (٧). د.ط. ص ص١٨٥- ١٩٧.

- **منهج البحث ومحتواه**

جاءت قضية "إعْمَال المَصَادر بين المَنْع والجَوَاز" تطبيقـــاً في شرح الرماني (٢٩٦هـــ-٣٨٤هـــ) لكتاب سيبويه؛ وصفـــاً للظاهرة النحوية وخصائصها، كما قدمها الشارح وفق طريقته ومنهجه. ومن ثمَّ عدَّ كل من الاستقراء والرصد أبرز أدوات المنهج الوصفي المتخذ في هذه المعالجة؛ لتقرير حكم الشارح في قضية" إعْمَال المَصَادر" بين "الممنوع / غير الجائز" و"الجائز"، ثم تحليل الآراء المختلفة في مسائل المصادر وتبيين مواقف النحاة العرب، بدءًا من صاحب الكتاب ومن جاء بعده، وعرض تبريرات الشارح فيما اتخذه في تلك المسائل النحوية من أحكام في هذا الشرح.

وجاء توزيع محتوى البحث على مقدمة، ومدخل، وثلاثة مباحث، جاءت عنواينها على النحو الآتي:

١) المصادر بين الإعمال والجواز: قراءة في المصطلح والاستعمال

٢) حكم "المنع" في المصادر وصوره في شرح الرُّمَّاني لكتاب سيبويه

٣) حكم"الجواز" في عمل المصدر و خصائصه في شرح الرُّمَّاني

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثانيا: مدخل:

لم يقف تميز أبو الحسن علي بن عيسى الرماني على شرحه[١٠] لكتاب سيبويه، وإن كان في مقدمتها، فقد عرف بتعدد تصانيفه في علوم عدة. فقد صنف في التفسير واللغة والنحو، والكلام، والاشتقاق، وفي التصريف، وفي الاعتزال، حتى قيل إن له نحوًا من مائة مصنف.[١١] إضافة لعدة تصانيف، منها المطبوع، والمخطوط، وكثيرها مفقود. واشتهر من مصنفاته – وإن كانت أقل اشتهارًا من شرحه للكتاب على ما تضمنته من فوائد جمة– كتاب "الحدود النحوية"، و"معاني الحروف" و"الإيجاز في النحو والتصريف والاشتقاق"، و"الألفاظ المترادفة"، وتفسير القرآن، وصنعة الاستدلال، وكتاب "الأسماء والصفات"، وكتاب "الأكوان"...و غيرها.

أما شرحه لكتاب سيبويه؛ فيعد من الشروح الخاصة والفريدة منهجـًا ومحتوى، حيث استقل فيها الرماني بمنهجه عن كل شارحي كتاب سيبويه، فغلب على شرحه اتِّباع المنطق، خاصة أسلوب تقابل النقيضين في السؤال نحو: هل يجوزُ...؟ ولم لا يجوزُ..؟ أو "ما حكم.."؟ و لما لا يكون..؟

ولعل هذا الأسلوب جاء من آثار ثقافته، وما عرف عنه تارة بالتشيع، وأخرى بالاعتزال، نحو ما أخذه عن المعتزلة، حيث لزم ابن الإخشيد، أبا بكر أحمد بن علي زمنا. [١٢]، كما شاع عنه مناظرة المعتزلة، نحو مناظرته لعلي بن كعب الأنصاري المعتزلي.[١٣]

لقد أظهر الرماني في شرحه للكتاب أسلوبـًا غيرمعتاد على مفهوم الشرح والتبسيط. فقد حوَّل مفهوم النحو فيما ورد من مسائل عند سيبويه من مفهومه التقليدي إلى قالب يغلب عليه نزعته المنطقية. فأين مفهوم

النحو في شرح الرماني من ذلك العلم الواضح في حدِّه أنه "يعرف به أحكام الكلم العربية إفرادًا وتركيبـــاً"؟[١٤]وكيف يستقيم شرح الرماني للكتاب مع نهج النحو المحدد، بأنه "علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"[١٥]؟ وكيف يلتقي هدف الرماني في شرحه مع هدف النحاة الرئيس، وهو "ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها؛ وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها[١٦]؟

لقد اتهم الرماني في شرحه بأنه حول النحو من صناعة تؤتى بالدربة والتعلم والتمارين إلى صناعة عقلية، تحتاج وعيـــاً بمفاهيم علم الكلام وأسس المنطق وعلله قبل الدخول في متاهات أسئلته وتفاصيل أجوبته. فكان على أثر هذا النهج قلة الاهتمام بشرحه وندرة الإقبال عليه تعليقا أو تحليلا من قبل النحاة وتلامذتهم من جانب، وكذلك توجيه النقد له من جانب آخر، حتى قال الفارسي فيه هذه المقولة التي أُوِّلت تجريحـــاً في نحو الرماني ومنهجه بقوله: "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء وإن كان ما نقوله نحن فليس مع الرماني منه شيء، وكان يقال: النحويون في زماننا ثلاثة، واحد لا يفهم كلامه، وهو الرماني، وواحد يفهم بعض كلامه، وهو الفارسي، وواحد يفهم جميع كلامه بلا أستاذ وهو السيرافي"[١٧].

وعلى الرغم من قسوة هذا النقد؛ فإن النظر إلى فحوى المقالة قد يشير إلى جملة من التنبيهات، تحولها من النقد الانطباعي المباشر الشديد المقصود به الرماني – خاصة– إلى منحى الاختلاف العلمي. فموقف الفارسي تأسس على عدة أمور، أوصلته من الاختلاف للتجريح، يمكن

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

إجمالها في الآتي:

- اختلاف منهج الفارسي عن الرماني في معالجة القضايا النحوية، وهو أمر طبيعي لاختلاف المصادر الثقافية والفكرية، خاصة ما اشتهر به الرماني من فكر اعتزالي؛ ولعل آثاره انتقلت لفكره النحوي.
- إشكالية التقارب الزمني بينهما، وشرح كل منهما للكتاب؛ مما أوجب مقارنة شرح الفارسي صاحب المنهج المبَّسط المألوف عن النحاة بشرح الرماني على اختصاصه وتفرده.
- صعوبة منهج الرماني في عرض المسائل بسبب كثرة التفريعات في المسألة الواحدة، التي هي قوام منهج السؤلات المتوالية عنده؛ مما قد يضعف الربط بين الفروع المختلفة بأصل المسألة في بعض الأحيان.
- حكم الفارسي على الرماني –ربما– كان في مرحلة مبكرة من نشطه العلمي، أما نضجه وإبداعه كما جاء في شرحه للكتاب؛ فقد جاء في مرحلة متأخرة، شهدت تأليفه هذا الشرح وإملاءه على تلامذته(١٨).
- خصوصية منهج الرماني لا تعيبه، بل كشفت علاقة النحو التقليدي المعياري بالمنطق في صورة شديدة الاختصاص والتطبيق لا أكثر.

المبحث الأول

المصادر بين الإعمال والجواز

قراءة في المصطلح والاستعمال في شرح الرماني

١- المصادر

يعد المصدر من المسائل المهمة، بل من أوائل مسائل الخلاف النحوي، الذي بني على منهج العلل والترجيح بين أبرز مدارس النحو العربي، فيما عرف بالخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين حول مسالة أسبقية كل من المصدر أو الفعل على الآخر ليكون أصلا له، في مسألة: القول في أصل الاشتقاق؛ الفعل هو أو المصدر؟[١٩]. ولعل الخلاف حول مثل هذه المسائل لا يقتصرعلى ترجيح رأي على آخر، بل إن أهميته تقترن بما يترتب عليه من أحكام، وما يعرضه من طريقة احتجاج كل طائفة، فيكشف سلامة منطقها وقوة حُجَجها مقارنة بنظيرتها؛ فيعزز فوقها وفوق اتباعها في الساحة النحوية، بل والعلمية والسياسة تباعـــاً.

والمصدر هو "الاسم الدال على مجرد الحدث"[٢٠] ، وقيل هو"اسم يقع على الأحداث، كـــ"الضَّـــرْب" و"القتْل" و"الإكرام"؛ وهو أصل الأفعال، وسمي مصدرًا؛ لصدورها عنه"[٢١]. وعلاقة المصادر بالأفعال أساس في بيان مفهوم المصدرأو الحدث. لذلك قيل:"المصدر اسمٌ كسائر الأسماء إلاّ أنّه معنى غير شخص، والأفعال مشتقةٌ منه، وإنّما انفصلت عن المصادر بما تضمنت من معاني الأزمة الثلاثة من تصرفها"[٢٢].

ونبَّه الجرجاني إلى العلاقة الشكلية بين المصدر والفعل بقوله: "المصدر اسم يدل على حدثٍ يجري مجرى فعله، بحيث لا تنقص حروفه عن

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

حروف فعله لفظـــاً أو تقديرًا، أو هو إجمالا "مَادَلَّ عَلَى الْحَدَثِ لاَ غَيْرُ..."(٢٣). وعلى هذا يكون المصدر اسمـــاً جامدًا، يشتق من الفعل، مع دلالته على الزمن المخصص، وتجرد المصدر من هذا التخصيص الزمني إلى الإطلاق.

٢- العمل والإعمال

ويرتبط الإعمال في النحو بالإعراب، بوصفه تنبيهـــاً إلى الأثر، الذي يجلبه العامل، ويحققه في المعمول، لذلك قيل :العامل "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص مِن الإعراب"(٢٤). والإعمال نقيض الإبطال أو الإهمال، وهما لا يتحققان في الحالة الواحدة في زمن واحد. فوقوع الإهمال قرينة على غياب صاحب الحدث أو الأثر نفسه، فيفقد أثره على ما يقترن به.

وتعد قضية الإعمال من القضايا البارزة في كتب النحو، بدءًا من كتاب سيبويه، ومن جاء بعده، خاصة في شروح الكتاب، نحو ما ورد في شرح الرُّمَّاني لكتاب سيبويه، في عدد من المسائل المرتبطة بعمل بعض العناصر النحوية، لتحمل أثرًا في غيرها، نحو ما ورد في إعمال المصادر، وما اقترن بها عند الرماني في شرحه للكتاب بأحكام الجواز والمنع.

وينقسم الإعمال أو العمل النحوي وفقـــاً للعامل– عامة– إلى قسمين، كما قال النحويون: العمل بعامل لفظي والعمل بعامل معنوي، نحو قول أحدهم: "عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببـــاً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريـــاً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء...وإنما قالوا: لفظي ومعنوي

لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ"(٢٥).

فالحكم – "المنع" و"الجوا" – نتيجةٌ تالية لتحقق الإعمال في العنصر النحوي من قبل العامل أو انتفائه عنه ظاهريـــًّا، وكذلك وصف لطبيعة هذا العمل ومستواه. وتمثل "ظاهرة الإعراب" في العربية والعلامات الإعرابية على وجه مخصص – الظاهرة أو المتحققة شكلا– صورة مبرهنة على وجود الأثر المقترن بدخول العامل. فلم يكن مستغربا– بناءً على ذلك– أن يكون الإعراب الصورة الفعلية العامة لكل من العمل وقضية التقعيد النحوي في العربية في الآن نفسه من وجهة نظر بعض النحاة، حتى دمج أحد الباحثين موقف النحاة من قضية العمل والإعمال بالنحو كلية بقوله: "أكبَّ النُّحاة على درس الإعراب وقواعده ألفَ عام، لا يعدلون به شيئـــًا، ولا يرون مِن خصائص العربية ما ينبغي أن يَشغلهم دونه...أساس كل بحثهم فيه أن الإعراب أثر يَجلبه العامل، فكل حركة من حركاته، وكل علامة من علامته، إنما تجيء تبعـــًا لعامل في الجملة.. ويُطيلون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله، حتى تكاد تكون نظرية العامل –عندهم– هي النحو كله، أليس النَّحو هو الإعراب، والإعراب أثر العامل؟! فلم يبق –إذن–للنحو إلا أن يتتبع هذه العوامل، يستقرئها، ويُبين مواضع عملها، وشرط هذا العمل؛ فذلك كل النحو"(٢٦).

فلا يمكن تجاهل أهمية الإعراب في نظرية النحو العربي بوصفه أبرز أثر سمعي مميز لوحدات التراكيب وسياق الجملة العربية، بل هو محدد – في الأغلب – للوحدات اللغوية وعلاقاتها في السياق.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٣- الجواز والمنع

الجائز في النحو العربي هو"المباح"، وما لابأس فيه، والمقبول...إلخ من ألفاظ تشير إلى حالة الإيجاب تجاه استعمال القاعدة. ويأتي حكم" الجائز" أو الجواز في القاعدة النحوية مرتبطـاً بتسويغها وقبولها، وهو موافق لما جاء في معناها في اللغة، فجوَّز له ما صنع وأجاز له، أي سوغ له ذلك(٢٧). ويطلق "الْجَائِز"على المباح، وعلى ما لا يمتنع شرعـاً أو عقلا. وعلى ما استوى الأمران فيه"(٢٨)؛ وبذلك يكون نقيض الجواز المنع، أي: أن الجائز في علم النحو ما لا يمتنع نحويـاً.

فإذا كان استعمال القاعدة يسير مع أصل وضعها واطرادها، فإن حكم منع الاستعمال يكون إمَّا لعلة دائمة، تحول إباحة ذلك وتقيده تقييدًا ملزمـاً ما بقيت هذه العلة، نحو منْع تقدم الفاعل على معموله عند غالبية جمهور النحاة؛ لمنع اللبس. وقد تكون العلة علة مؤقتة، يمكن وصفها بالعارض، الذي عند زواله ينتفي حكم المنع إلى الجواز، كما جاء ذلك في صورة قاعدة عامة عند صاحب الخصائص، و جعلها عنوانـا لبابٍ عنده، هو :"باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، ما لم يدع داعٍ إلى الترك والتحول"(٢٩)

وقد يكون الانتقال بين الحكمين لقيد دلالي محض، نحو انتقال حكم المنع إلى الجواز في دخول اللام مباشرة على خبر إنَّ إذا كان فعلا ماضيـاً غير متصرف نحو: "نعم" و"بئس"، ومنعه إذا تصرف. حيث مُنع دخولها في المتصرف وأجيز في غير المتصرف، فكان من الممنوع "إن زيدا لسقط في يده، فإن كان غير متصرف جاز، وهو تغير حكم المنع إلى الجواز في غيره بتغيرما في حالة العنصر من تقييد، حيث اللام للتأكيد تتنافى مع معنى

المضي، فلم يكن ملائمـــاً تأكيد دلالة الماضي، فلما انتقل الفعل إلى الجمود ضعفت فيه دلالة الزمن فجاز تأكيده، وهو ما يفهم من تبرير صاحب المقاصد لهذا التحول بين الحكمين بقوله "أخرجه بالقيد من حكم المنع من دخول اللام عليه، فدخل في حكم الجواز، فتقول على هذا: إن زيدا لنعم الرجل، وإن عمرا لبئس الغلام"(٣٠).

٤- خصائص الحكم النحوي عند الرماني

لقد غلب على سياق شرح الرماني لكتاب سيبويه التصريح بالأحكام النحوية في مجمل المسائل عند طرحها؛ تبعـــاً لنهجه المنطقي العام القائم على التوالي بين الأسئلة ثم الإجابة عنها. فتعدد ذكر مصطلحات الأحكام نحو: "الواجب"، و"الجائز" و"الممنوع" ...إلخ، وإن كان مصطلحا "الجواز" و"المنع" من أبرزها وشيوعها عنده، بوصفهما طرفي الموقف العام من قبول القاعدة أو ردِّها.

وهما أقرب الأحكام تمثيلا للمعيارية، الصفة العامة للنحو في مرحلة النشاة والتعلم والضبط وتأصيل القواعد. حيث يتخذ المنهج النحوي منحى صحة الاستعمال غاية ومنهجـــاً؛ لأن "الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها، وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ، فرضت على هذا النحو أن يتَّسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي"(٣١).

فهناك تقارب بَيِّن يجمع المعيارية والمنطق، حيث يؤسس المنطق على النتائج المبنية على المقدمات، وإذا كانت المقدمات صحيحة كانت النتائج صحيحة، وكذلك تبني المعيارية قواعدها على معياري الصحة والخطأ.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والنظر إلى ما ورد في شرح الرماني من أحكام يكشف عدة خصائص لمنهج عرض هذه الأحكام وعلاقتها بتبرير، لعل أبرزها ما يأتي:

◙ السؤال في طريقة الحكم

وهي الطريقة العامة الشائعة في شرح الرماني، وأبرز ملمح منهجي في كتابه، نحو ذلك قوله في باب" الفعل الذي يحتمل الاشتراك في أن":

"وما حكم: لا يعدو أن يأتيك فيصنع ما تريد؟ ولم جاز بالنصب والرفع؟ وما حكم: ما عدا أن رآني فيثب، بالرفع؟ ولم كان الوجه القطع، أو تقول: ما عداني أن رآني فوثب؟ ولم ضعف: ما أتيتني فتحدثني، بالرفع إذا كان في معنى النفي، ولم يضعف: ما أتيتني فحدثتني؟"(٣٢)

وبعد أسئلة الرماني، التي يطرحها بعد عنوان الباب الرئيس أو الفرعي تتوالى إجاباته. حيث يقرر أن "الذي يجوز في الفعل الذي يحتمل الإشراك في (أن) والانقطاع إجراؤه على الوجهين في تمام الكلام مع صحة المعنى. ولا يجوز الانقطاع قبل تمام الكلام، لأنه لا تحمل الجملة الثانية على الأولى قبل أن تتم، لما في ذلك من الفساد بتخليط الكلام(٣٣).

وقلما يذكر الأسئلة دون طرح إجابتها، وقد يطرح الرَّماني الأسئلة بعد التنويه بما يجمعها في مطلع الأسئلة نحو قوله في "بابُ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إِلَيْه":

"وما حكمُ (ليتَ) في قولك: (ليتَ زيدًا منطلقٌ)؟

وما حكمُ (زيدٍ) في قولك: (ضَرَبتُ زيدًا)؟

وما حكمُ (راكبٍ) في قولك: (مَرَرْتُ راكبًا)؟"(٣٤)

فعنده الرد على هذه الأسئلة أن الغرض فيه أنْ يُبيّنَ ما يصحُّ به الفائدةُ مِن الكلامِ ممّا لا يصحُّ به فائدةٌ.

◙ موافقة الحكم لما هو متفق عليه عند جمهور النحاة

و على ذلك جاء قوله: "والشّاذُّ هو الخارجُ عن النّظائرِ بما يقلُّ في بابِه، وهو على ثلاثةِ أوجهٍ: شاذٌّ عن القياسِ. وشاذٌّ عن الاستعمالِ. وشاذٌّ عنهما[٣٥].

فقد أورد ابن السراج تقسيمه للشاذ في الاستعمال وفق معيار السَّماع المخالف للقياس، بقوله: "واعلمْ أَنَّه رُبَّمَا شَذَّ الشَّيءُ عن بابِه، فينبغي أن تعلمَ أَنَّ القياسَ إذا اطَّردَ في جميعِ البابِ لم يُعْن بالحرفِ الَّذي يشُذُّ منه، فلا يطَّردُ في نظائرِه، وهذا يستعملُ في كثيرٍ من العلومِ، ولو اعتُرِضَ بالشَّاذِّ على القياسِ الْمُطَّردِ؛ لبَطَلَ أكثرُ الصِّناعاتِ والعلومِ، فمتى وجدتَ حرفـًا مُخالفـًا لا شكَّ في خلافِه لهذه الأصولِ فاعلمْ أَنَّهُ شاذٌّ"[٣٦].

وهو يعيد صراحة تقسيم ابن جني في تقسيم الكلام بين الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد في القياس والاستعمال، ثم يقسم الشاذ إلى: "مطرد في القياس شاذ في الاستعمال. وذلك نحو الماضي من: يدر ويدع... والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم: أخوص الرمث، واستصوبت الأمر. والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا نحو: ثوب مصْوُون، ومسك مدْوُوف"[٣٧].

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

◙ قابلية الجمع بين الحكم والعلة

وقد يجمع الحكم بيان العلة نحو قوله:"و(أينَ) مبنيٌّ؛ لأنّ فيه معنى ألفِ الاستفهامِ، وبُنِي على الحركةِ لالتقاءِ السّاكنين، وعلى الفتحةِ خاصّةً؛ لأنّ ما قبلَ آخرِه ياءٌ يَثْقُلُ الكسرُ والضّمُّ بعدَها، وقياسُ (كيفَ) قياسُ (أينَ)؛ لأنّ الحكمَ واحدٌ، والعلّةُ واحدةٌ"(٣٨).

◙ حسن الاستدلال على صحة الحكم

وقد يستدل الرماني على صحة الحكم بالدليل المبرهن على ذلك نحو حقيقة النون في المثنى مقارنة بما هي في الفعل المضارع في (يَفْعَلانِ) بقوله: "والدّليل على صحّة الحكم بأنّ النّونَ ليست حرفَ إعرابٍ أنّها متحرّكةٌ بحركةٍ لا تُنبئُ عن وجهٍ من وجوهِ الإعرابِ، ولو كانت حرف الإعرابِ، وهي متحرّكةٌ لكانت حركتُها تُنبئ عن وجهٍ من وجوهِ الإعرابِ، وإنّما زيدت النّونُ لِتَكونَ إعرابــاً، فتكون في ثبوتها علامةً للرّفع، وسقوطِها علامةً للجزمِ والنّصبِ"(٣٩).

◙ تجاهل الحكم و ذكر العلة

وقد يتجاهل الرماني عرض الحكم مكتفيــاً بذكر العلة، نحو عرضه لعلة كثرة الاستعمال في جعل صيغة "أفْعَل" التفضيل في (أَجْدَل) على الاسمية (أَجْدَلُ)، في قوله:" ونظيرُه (أَجْدَلُ) مِن وجهٍ آخرَ، وهو أنّه لَمّا كَثُر استعمالُه في موضع الاسم خرجَ عن أصلِه بالانصرافِ والاستغناءِ عن الإتباعِ"(٤٠).

◙ عموم الحكم (دليل في القواعد العامة)

وقد أورد الرماني في عدة مواضع أحكامـــاً عامة، مثلت قواعد فرعية نحو" تخصيص العلة في الشاذ" ، كما جاء قوله:" وكلُّ شاذٍّ ففيه تخصيصُ العلّةِ، إلاّ أنّ التّخصيصَ على وجهين: أحدُهما تخصيصٌ يُناقضُ العلّةَ، والآخر تخصيصٌ لا يُناقضُ العلّةَ.

وغير ذلك من خصائص إطلاق الأحكام الواردة في شرح الرماني نحو: تعليل الحكم بغير علة، أو تعليله بأكثر من علة، وكذلك تفرد بعض الأحكام، التي يظهر فيها أثر المنطق.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الثاني

حكم "المنع" في المصادر وصوره في شرح الرُّمَّاني لكتاب سيبويه

مدخل:

إذا كان الإعمال في النحو يرتبط بنوع العامل، سواء اللفظي أو المعنوي، فإن هناك تفاوتـــاً في قوة العامل في بعض المسائل، مما ترتب عليه اختلاف الحكم النحوي، سواء بالجواز أو المنع، أو حتى القول بالضعف، الذي لا يمنع تأثير العامل في بعض الأحيان من تحقُّق أثره في المعمول على ضعفه، نحو أن "الابتداء عامل يضعف عن العامل اللفظي، وهذا لا يمنع من العمل في اسمين- المبتدأ والخبر عند البصريين- لأن علة العمل هي الاقتضاء"(٤١)؛ ولذلك تفاوتت الأحكام واختلفت في المسألة الواحدة عند النحاة من جانب وفق نظرة كل واحد حول طبيعة العامل وأثره، وما دخل على المعمول من تغير من جانب آخر، نحو تغير رتبته، أو ما ألحق به، أو في حالة حذفه أو إضماره أو تضمينه آخر، ...إلخ.

أما عن حكمي "المنع" أو "الجواز" في إعمال المصادر في شرح الرماني؛ فقد وزع بين باب "المصادر" وبعض الأبواب النحوية الأخري المرتبطة بها، وجاءت أبرز مسائل منع الجواز في المصادر في المسائل الآتية:

- حمل المصدر المشبه على محذوف
- الحمل المصدر على ترك العامل (الفعل)
- وقوع المصدر موقع الحال

أولا: حمل المصدر المشبه على محذوف

قال الرُّمَّاني : "الذي يجوز في المصدر المشبه به المحمول على المحذوف إذا كان الأوّل جملة بمنزلة الفعل حُـمِّلَ المصدر على ذلك الفعل، فينصب على هذا الوجه، كقولك: "مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ"؛ لأنّه بمنزلة: فإذا هو يصوّتُ صوتَ حمارٍ، إذا كان له صوتٌ يفيد ما يفيد "هو صوت" على معنى واحد. ولا يجوز إذا لم يكن على معنى الفعل، يفيد ما يفيد الفعل النصب، كقولك: "مررت فإذا صوتُهُ صوتُ حمارٍ"، فهذا لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأنّ "صوتُهُ" ليس بمنزلة: "هو يصوتُ"؛ إذ لم يكن جملة كالفعل في الفائدة"(٤٢).

وفي هذه المسألة منع الرُّمَّاني نصب المصدر إذا لم يكن على معنى الفعل، وهو يؤكد القاعدة العامة في توجيه نصب المصدر حملاً على فعله في اللفظ والمعنى"(٤٣)؛ لأن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ".

كما ارتكز الرُّمَّاني في منع جواز نصب المصدر إذا لم يكن على معنى الفعل على دليل آخر وهو السماع فيما ورد من أمثلة سمعت عن العرب، لأن الحمل على المعنى دون اللفظ موقوف في الأصل على السماع.

فالمصدر إن كان للتشبيه وهو من الأفعال الظاهرة وقع موقعاً بعد جملة وفيها معنى الفاعل، وليس فيها ما يصح للعمل، وجب حذف الفعل كما في نحو: "مررتُ به فإذا لهُ صوتٌ صوتَ حمارٍ" بتقدير: يصوّتُ صوتَ حمارٍ، وفي نحو:"له صراخٌ صرخَ الثكلي"، بتقدير: يصرخ(٤٤).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وذهب سيبويه إلى أنّ هنالك مصادر تنصب بأفعال متروكة، يمتنع إظهارها، وعقد لها باباً، عنوانه: "هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره"، وذلك قولك: مررت فإذا له صوت صوت حمار، ومررت به فإذا صراخ صراخَ الثكلى... فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول وبدلا منه، ولكن لما قلت: له صوت، علم أنه قد كان، ثم عمل فصار قولك "له صوت" بمنزلة قولك فإذا هو يصوت، فحملت الثاني على المعنى"(٤٥).

فالمصدر الثاني "صوت" واقع بعد جملة "له صوتٌ" مشتملة على المصدر الأوّل وعلى صاحب المصدر وهو "الهاء" في "له"، فمُنِعَ المصدر الأوّل أن يعمل في الثاني؛ لكونه لا يحل محله الفعل، ولا يمكن تأويله مع حرف مصدري، إذ ليس المعنى على قولك: فإذا له أن يصوت، ولا بدونه، لأنه لم يرد بالمصدر الحدوث، فيكون في تأويل الفعل، والمراد: أنك مررت به في حال تصويت وبكاء، لا أنه أحدث التصويت والبكاء عند مرورك به، ولهذا قدروا للصوت الثاني ناصبا، ولم يجعلوا "صوت" الأول عاملا فيه، فيكون معنى: إذا له صوتٌ: هو يصوِّتُ، فانتصب ما بعده لصحة تقدير الفعل مكانه، فتقديره: فإذا له صوت يصوِّت صوتَ حمارٍ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مكانه.

و قد حدد المرادي حدوث ذلك بشروط خمسة مجتمعة، بقوله: "من الملتزم إضمار ناصبه المصدر المشبه به بخمسة شروط:

- الأول: أن يكون بعد جملة.
- الثاني: أن تكون حاوية معناه.

. الثالث: أن تكون "حاوية فاعله".

. الرابع: أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل.

. الخامس: أن يكون المصدر مشعرا بالحدوث"(٤٦).

أما ابن هشام؛ فيرى أن "القياس يقتضي أن ينصب بالمصدر المنون "صوتٌ" لمشابهته الفعل في كونه نكرة،وعمل الفعل أقوى من غيره، وإليه ذهب ابن هشام بقوله: "وإنما كان عمل المنون أقيس؛ لأنّهُ يشبه الفعل بكونه نكرة"(٤٧).

ومن النحاة من ضعَّف النصب إذا لم يحُمِّلَ المصدر على معنى الفعل ووجهه نحو البدل، بقوله: "فلو كان بعد جملة تضمنت معنى الحديث دون معنى الفاعل لم يجز النصب إلا على ضعف، كقولك فيها صوت صوت حمار، فيجعل صوت حمار بدلاً ويضعف النصب؛ لأنه إنما استجيز في: له صوت صوت حمار؛ لأن "له صوت" بمنزلة هو يصوّت، لاشتماله على صاحب الصوت والصوت، فجاز أن يجعل بدلاً من اللفظ بصوت مسندًا إلى ضمير بخلاف فيها صوت، فإنه لم ضمن إلا الصوت، فلم يحسن أن يجعل بدلا من اللفظ بصوت، ومع ذلك فالنصب جائز على ضعف؛ لأن الكلام الذي قبله- وإن لم يتضمن اسم ما هو فاعل في المعنى؛ فكونه جملة متضمنة الصوت- كافٍ، فإنك إذا قلت: فيها صوت، علم أن فيها مصوتـاً، لاستحالة صوت بلا مصوت، ولو كان المصدر غير دال على حدوث لم يجز النصب كقولك: له ذكاء ذكاء الحكماء؛ لأن نصب صوت وشبهه لم يثبت إلا لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسند إلى الفاعل"(٤٨).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثانيا: حمل المصدر المشبه على محذوف

منع الرُّمَّاني ظهور العامل في المصدر المشبه المحمول على محذوف في أمور محددة : نحو أنه لا يجوز إظهار العامل في "سقيـــاً لـــك" ومـــا يناظرها من المصادر الأخرى؛ لأنَّ المصدر صار بدلا من الفعل في اللفـــظ، ويمكن أن يُفهم منه ما يفهم من الفعل، ولا يجوز نصبها إن خرجـــت عـــن معنى الدعاء والأمر والنهي.

فقد ذهب الرُّمَّاني إلى عدم إظهار الفعل مع المصدر المحمـــول علـــى الفعل المتروك كما في "سقيـــاً ورعـــيًا" وفي الأمر والنهي، نحو: "قيامـــــاً لا قعودا"، أي: قم قياما ولا تقعد قعودا، والدعاء، نحو: "سقيا لك" أي: سقاك الله.

فلا يقال: سقاك اللهُ؛ لأنَ قولهم: سقيـــاً لك، هي بمعنـــى: ســـقاك الله، "وكلّ ما وقع موقع العامل، وظهر المعنى به كظهوره بالعامل فإنه لا يجـــوز إظهاره معه، فإنه يصير بمنزلة إدخال فعلٍ على فعل، فهذا مطرد"(٤٩).

فالرُّمَّاني في هذه المسألة يوافق سيبويه بعدم إظهارالفعل حملا علـــى الفعل المتروك إظهاره في الدعاء؛ لقول سيبويه:"وإنّما اختزل الفعل –ههنا– لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك فى باب الدعاء، كـــأن قولك: حمدًا فى موضع أحمد الله، وقولك: عجبـــاً منه فى موضـــع أعجـــب منه، وقوله: ولا كيدًا فى موضع ولا أكاد"(٥٠).

ويفهم من ذلك – عنده – أنّ كثيرًا من المصـــادر وردت فـــي غيـــر الدعاء، فوجب إضمار الفعل، ومن ذلك: خيبة لك، ودفرا، وجدعا، وعقـــرا،

وبؤسا، وأفّة، وتفّة، وبعدًا، وسحقـًا، ومن ذلك –أيضا– قولـك: تعسـًا، وتبـًّا، وجوعـًا(٥١).

فالمصدر في هذه الأمثلة السابقة ونحوهـا جـاء منصوبـًا بفعـل محذوف وجوبـًا، والمصدر نائب منابه في الدلالة على معنـاه. فظهـر أنّ المصدر المحمول على الفعل المتروك يكون على ضربين: أحدهما: المراد به الدعاء أو الطلب. وثانيهما: المراد به الخبر.

ويبدو أن النحاة العرب متفقون على إضمار الفعل وجوبًـا بعـد هـذه المصادر؛لأن ما ورد عن العرب أنهم لم يستعملوها إلا محذوفة الأفعال، فقد ذكر ابن يعيش في شرح على المفصل: "وقـالوا: "مرحبًـا وأهلًـا وسـهلًا" فانتصابُ هذه الأسماء بأفعال مقدّرةٌ. فقدّرها سيبويه(٥٢)، فقـال: تقـديرُها: رحُبتْ بلادُك وأُهِلَتْ. وإنّما قدّرها بالفعل، لأنّ الدعاء إنّما يكون بفعل، فرَدَّه إلى فعل من لفظ المدعوّ به، كما يقدّرون "تُرْبـًا وجَنْدَلا" بـ"تَرِبَـت يـداك وجُنْدِلَتْ".

وإنّما الناصب له "أصبتَ تربًا وجندلًا" على حسبِ المعنـى المقصـود، وهذا إنّما يُستعمل فيما لا يُستعمل الفعل فيه، ولا يحسـن إلا فـي موضـع الدعاء به"(٥٣).

فأجرى ابن يعيش نصب هذه المصادر قياسًا علـى الـدعاء بقولـه: "أجروا أشياء من الجواهر غير المصادر مجراها فنصبوها نصبها على سبيل الدعاء، وذلك نحو قولهم: "تربـًا لك وجندلاً"ومعناه ألزمك أو أطعمك تربـًا أي: ترابًا وجندلاً أي: صخرًا"(٥٤).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فـ "ترب وجندل" ليس كل منهما مصدرا، وإنما هو الصخر الصلب الشديد، فكنُّوا به عن الشدة والصعوبة. ويحتمل أنّهم اشتقّوا له فعلا من لفظه، فقالوا: تُربًا وجندلًا لك، ومعناه: تَربتَ وجُنْدِلتَ(٥٥). فقاسوه على المصادر، التي لها أفعال من لفظها، ويحذف ناصبها وجعل المصدر بدلا من الفعل، فأجازوا في "ترب وجندل" وغيرها أن يضمر فيها فعل.

ثالثا: المصدر الواقع موقع الحال:

لا يجوز عند الرُّمَّاني أن يقع المصدر موقع الحال إلا إذا كان مما يتنوع به الفعل نحو: "قتلته صبرًا "؛ لأنّه بمعنى الحال، والفعل فيه متنوع، فالقتل له أشكال متنوعة كالقتل غِيلةً، والقتل في الحربِ، والقتل صبرًا. ومن ذلك –أيضًا – قولهم: كلمته مشافهةً، فالكلام يتنوع، فقد يكون مراسلة أو كتابة ومنه المشافهة، فعلى هذه الصيغة أجاز الرُّمَّاني أن يقع المصدر موقع الحال. "أمّا إن لم يتنوع الفعل فلا يقع المصدر هذا الموقع، ولا يأخذ موضع الحال؛ نحو: قتلته ذهابًا، لأن الذهاب لا يتنوع به الفعل، إذ قلت الذهاب، وقلت الوقوف وقلته ساكنًا سواء "(٥٦).

فقد استعملت العرب كثيرًا من المصادر وأوقعتها موقع الحال كقولهم: جئته مشيًا، وكلّمته مشافهةً، فجميع هذه المصادر يقع حالا ويسد مسده. وشرط الرُّمَّاني في هذه المسألة أن يكون الفعل متنوعًا كما في قولهم: جئته مشيًا؛ فالمجيء قد يكون مشيًا أو ركضًا أو عدوًا، كما يكون "الطلوع" متنوعًا في قولهم: طلع بغتةً. ولم يجز: أتانا ضربًا، ولا: أتانا ضاحكًا؛ لأنّ الضرب والضحك ليس من ضروب الإتيان كالسرعة والرجلة، والإتيان له صور وأشكال، فقد يكون سرعة، وقد يكون إبطاء أو رجلة.

فقد وافق الرُّمَّاني سيبويه في جواز وقوع المصدر حالا، وانتصابه كانتصاب المصادر كما في قولهم: أتاني زيدٌ ماشياً؛ لأنّ "ماشياً" أغنى عن "ماشٍ"، والتقدير: أتاني يمشي مشياً. وقولهم: لقيته فجأة ومفاجأة، وعياناً. فالمصدر متنوع، وقد وقع موقع الفاعل، وكونه حالا لصحة السؤال عنه بـ"كيف" (٥٧).

أما سيبويه؛ فلا يجعل ذلك مطردًا في هذا الباب ولم يجز القياس عليه؛ لكونها صيغاً استعملتها العرب، وسُمِع منها، قال سيبويه: "وليس كل مصدروإن كان فى القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع...ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعة، ولا أتانا رُجلة، كما أنّه ليس كلّ مصدر يستعمل فى باب سقياً وحمدًا" (٥٨)، ولذا يمنع أن تكون (سرعة ورُجلة) في قولهم: أتانا سرعةً، وأتانا رجلةً، أن تقع موقع الحال؛ لعدم سماعها من العرب.

ووافقه أكثر النحاة في هذه المسألة نحو ابن السراج (٥٩) والسيرافي، كما جاء قوله: "وليس ذلك بقياس مطّرد، وإنّما يستعمل فيما استعملته العرب، لأنه شيء وضع في موضع غيره، كما أن باب سقيا لا يطّرد فيه القياس، فيقال طعاماً وشراباً" (٦٠).

وكذلك سار على ذلك كل من ابن الأثير(٦١)، والزمخشري(٦٢)، وابن مالك، الذي يرى أن أصل الحال أن يكون خبرًا في المعنى وصاحبه مخبر عنه، وحقه كحق خبر المبتدأ بالنسبة للمبتدأ، وهذا يقتضي ألا يقع المصدر حالا؛ لأنّه بمنزلة الإخبار عن الجثة بالمعنى، فإن ورد عن العرب شيءٌ منه حُفظَ ولا يقاس عليه(٦٣).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فابن مالك يرجح مذهب سيبويه في هذه المسألة، ويقصر وقوع المصدر موقع الحال على السماع، إلا أنّه يستثني في التسهيل ثلاثة أنواع، لا يقتصر فيها على السماع [٦٤]:

- الأوّل: قولهم: "أنت الرجل علمًا"، فيجوز "أن" تقول: "أنت الرجل أدبًا ونبلا"، والمعنى: الكامل في حال علم وأدب ونبل.

- الثاني: نحو:"زيد زهير شعرًا"، أي: مثل زهير في حال شعر.

- الثالث: "أما علما فعالم"، تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره، منكِرا عليه وصفه بغير العلم، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع "به"، تقديره: مهما يذكر إنسان في حال علم.[٦٥]. فظاهر قول ابن مالك يشير إلى كثرة وقوع المصدر النكرة حالا؛ لأنّ الكثرة دليل القياس، بخلاف القليل عنده. وذلك على خلاف الأصل؛ لأن الحال وصف [٦٦]، يدل على معنى صاحبه؛ والمصدر لا دلالة له على صاحب المعنى.

وذهب الأخفش إلى أنّ هذه المصادر مفاعيل مطلقة لأفعال محذوفة، وتلك الأفعال هي الحال، وتقديرها في: أتيته ركضًا، أتيته أركض ركضًا، وفي قولهم: طلع بغتة، تقديره: طلع يبغت بغتة، فالجملة من الفعل المحذوف مع المصدر الظاهر؛ هي الحال؛ لا المصدر"[٦٧].

وللمبرد رأي آخر في هذه المسألة، فهو لا يمنع القياس ولا يردَّهُ، فقولهم: (أتانا سرعة، وأتانا رُجلة) كقولهم: جئته مشيًا، والمعنى ماشيًا، والتقدير أمشي مشيًا؛ لأنّ المجيء على حالات، والمصدر دل على فعله في تلك الحالة، بخلاف قولهم: جئته إعطاء، فالعطاء ليس من المجيء، ومنه

قوله-ﷺ-: (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا) (البقرة: ٢٦٠)، فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها، ويجرى مع كل صنف منها [٦٨]،أي ما سمع في هذه المصادر.

أما الرُّمَّاني؛ فيرجح قوله وتأويله، أنه يجوز القياس على المسموع عن العرب، وعلل لذلك بقوله:"لأنّه مصدر وقع موقع الحال من غير أن يغلِبَ على الباب، وقول أبي العباس أقوى في هذا؛ لأنّه قد أفاد المصدر الواقع موقع الحال تنويع الفعل، وهو حسنٌ متقبلٌ في الفهم، فلا سبيل إلى المنع منه مع ظهوره هذا الظهور" [٦٩].

وفهم أكثر النحاة أنّ المبرد يجعل هذه المصادر الواقعة موقع الحال مفاعيل مطلقة، وإن قبل كل واحد منها فعلا مقدرًا هو الحال[٧٠]. وكذلك الصبان في حاشيته بقوله:"كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة هو –عندهم– مقصور على السماع. وقاسه المبرد: فقيل مطلقاً، وغيرهم من النحاة كالسيوطي والخضري.[٧١]

ويرى جمهور الكوفيين ومن وافقهم من النحاة أنّ هذا المصادر منصوبة بالأفعال السابقة، وليست في موضع حال؛ لأنّ قولهم: أعطيته المال نقدًا، في معنى نقدت، وقولهم: قتلته صبرًا، بمعنى: صبّرهُ، بتأويلهم فعل من لفظ المصدر[٧٢]. وقيل: أن تجعل (لقيته) –نفسه– في قولهم: لقيته فجأة، عاملا فيه؛ لأنَّ اللقاء لما كان قد يقع على هذه الصفة، صار (لقيته) بمنزلة (فاجأته) [٧٣].

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وهذا الوجه ذكره ابن الوراق، ويفهم من قوله: إنها تعرب مفعولا مطلقا، وإن كان من غير لفظه. وهناك من ذهب إلى أنّها مصادر على حذف المضاف، والتقدير: أتيته ذا ركض، وقتلته ذا صبر، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وهذا القول نُسب للصفار(٧٤). وقيل: هي مصادر على حذف مصادر، والتقدير: أتيته إتيان ركض، وقتلته قتل صبر، وطلع طلوع بغتة(٧٥)(٧٦).

المبحث الثالث

حكم "الجواز" في عمل المصدر وخصائصه في شرح الرُّمَّاني

لم يقتصر ذكر حكم "الجواز" أو "المنع" في الإعمال في المصادر على بابها في شرح الرماني، وإن تركز فيها، بل جاء في أبواب أخري، لها علاقة بالمصادر، ومن أبرز ما جاء في حكم الجواز ورد فيما يأتي:

١. جواز عمل الفعل المتصرف في المصدر

و جاء فيه قول الرماني: "والفعل الّذي يعمل في المصدرِ هو المتصرّفُ، وأمّا ما لا يتصرّفُ فلا يجوزُ أنْ يعملَ في المصدرِ؛ لأنّ عملَه فيه ضربٌ مِن التّصرُّفِ، وذلك كفعلِ التّعجّبِ، و(نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، و(لَيْسَ)، و(عَسَى)، لا يعملُ شيءٌ منها في المصدرِ؛ لأنّه لا يتصرَّفُ.

وعملُ الفعلِ في المصدرِ أقوى مِن عملِه في المفعولِ عندَ سيبويه؛ لأنّه أدلُّ عليه بظهورهِ بعينِه؛ كقولك: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، وليسَ كذلك المفعولُ في: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)؛ لأنّه لا يدلُّ عليه بعينِه، وإنّما يدلُّ عليه في الجملةِ، فهو على ما يدلُّ عليه بعينِه أدلُّ منه على ما يدلُّ عليه في الجملةِ.

وقد اعترضَ أبو العبّاسِ في هذا بأنّ (ضَرَبَ) يدلُّ على المضروبِ بعينِه، فهما في هذا سَواءٌ[٧٧].

والّذي عندي أنّ هذا لا يُفْسِدُ مذهبَ سيبويه؛ لأنّ الغالبَ يجري مجرى اللاّزمِ، والغالبُ فيما يفعلُ فيه مِن المفعولِ هو ما يدلُّ عليه بعينِه[٧٨].

واتسم منهج الرماني في هذا العرض- الذي اتبعه في جل مسائل كتابه-بالمنطقية وحسن الترتيب و التنظيم، حيث أبان فيه مقاصده في

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

صورة (الأسئلة)، محققـاً غاياته المباشرة (الإجابـات) بمنطـق وبرهنـة واعية، تنتهي بكشفه رأيه مقارنة برأي بقية النحاة تصريحـاً أو على جهة الاستنتاج. ويمكن تبين خطوات منهجه –عامة– على النحو الآتي:

– يستهل القضية بعنوان فرعي في الباب هو: مَسَائِلُ مِن هذا البَـابِ أَيْضًا، ضمن الباب الرئيس وهو:"بَابُ مَا يَنْتَصِبُ في الألفِ".

– يعرض المسائل في صورة أسئلة في الجواز والمنع وبيان الحكم.

– يذكر أثناء عرضه آراء العلماء الذي لهـم رأي محـدد كسـيبويه والمبرد، بوصفهما حاملا طرف التقابل المنطقي (الإيجاب والسلب).

– عرض النتيجة (الإجابة ورأيه).

أظهر الرماني ميله لمذهب المبرد، حيث يرى جواز المساواة في عمل الفعل في كل من المفعول والمصدر لا بأس بها، مخالفـاً رأي سيبويه، الذي يري أن عمل الفعل في المصدرِ أقوى مِن عملِه في المفعول(٧٩) . وهذا منهج متبع في مجمل أبواب كتابه ومسائلها.

٢. جواز عمل المصدر فيما قبله

فقد أجازالرماني في شرحه جوازعمل المصدر فيما قبله، كمـا جـاء ظاهر قوله في ذلك:" وإنّما جازَ أنْ يعملَ المصدرُ فيما قبلَه إذا قلـتَ: "أَمَّـا زَيْدًا فَضَرَبًا)؛ لأنّه في موضعِ الأمرِ، فليسَ بموصولٍ، ولو كانَ في موضـعِ (أَنْ) لم يجزْ أنْ يعملَ فيما قبلَه؛ لأنّه موصولٌ، فيجوز: (ضَرْبُ زَيْـدٍ عَمْـرًا صَوَابٌ)، ولا يجوزُ: (عَمْرًا ضَرْبُ زَيْدٍ صَوَابٌ) على التّقديمِ"(٨٠).

وهذا الرأي يتفق معه جمهور النحاة، وشواهده من القرآن وكلام العرب كثيرة، خاصة مع "أَمَّا" ودلالتها على الشرط. حيث يشيع بين النحاة تقديم معمول فعل الشرط على أداته وكذا منهم من يجيز تقديم معمول الجواب- أيضاً- كما هو مقرر في"أَمَّا زَيْدًا فَضَرَبًا" و"أَمَّا زَيْدًا فَأنا ضارب...ألخ"(٨١).

وجوز ابن مالك وأبو حيان عمل المصدر فيما قبله، موافقة لعمل العامل، حيث لا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل، والمصدر يتضمن فعلا عاملا، والفعل يجوز أن يعمل فيما قبله، كما هو متفش، وله من الاستعمال كثير من كلام العرب، ولا يوجد ما يوقع اللبس كالضمير المتنازع علي مذكور(٨٢).

٣. جواز إلغاء عمل المصدر الذي يكون الفعل يصلح فيه الإلغاء

وذكر الرماني فيه ما نصه: "المصدرُ الّذي يكونُ الفعلُ مِنْهُ يصلحُ فيه الإلغاءُ، يجوزُ في المصدرِ ما يجوزُ في فعلِه مِن الإلغاءِ، فتقولُ: (زَيْدٌ ظَنِّي مُنْطَلِقٌ)، كما تقولُ: (زَيْدٌ أَظُنُّ مُنْطَلِقٌ)؛ لأنّ كلَّ واحدٍ منهما يقومُ مقامَ الآخرِ في المفهومِ والإلغاءِ، ولا بدَّ إذا أُلْغِيَ المصدرُ مِن إلغاءِ الفعلِ؛ لأنّ المصدرَ لا يقومُ بنفسِه دونَ عاملٍ يعملُ فيه"(٨٣).

والرماني –هنا- يتفق مع سيبويه في إلغاء عمل المصدر الّذي يكون الفعل يصلح فيه الإلغاء، بقوله: قد يجوز أن تقول: عبد الله أظنه منطلق، تجعل هذه الهاء على ذاك، كأنك قلت: زيد منطلق أظن ذاك، لا تجعل الهاء لعبد الله، ولكنك تجعلها ذاك المصدر، كأنه قال: أظن ذاك الظن، أو أظن ظنى. فإنما يضعف هذا إذا ألغيت، لأن الظن يلغى فى مواضع أظن حتى

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يكون بدلا من اللفظ به"(٨٤).و"إنما يضعف "عبد الله أظنه منطلق" لأن "أظن" قد أُلغى والمصدر تأكيد، فكره أن يؤتى بتأكيد شيء قد أُلغى"(٨٥).

٤. جواز عمل حتى على إضمار (أن) على تقدير المصدر

و قد جوزَّ الرماني عمل حتى على إضمار (أن) على تقدير المصدر، وذلك نحو ما جاء قوله في "باب حتى": وتنصب –أي حتى– الفعل بإضمار (أن) على تقدير المصدر. وتقول: كلمته حتى يأمر لي بشيء، على معنى: كي يأمر لي بشيء، لأن الأمر لك بشيء –هاهنا– غرض، فهي على معنى: كي. وتقول: سرت حتى أدخلها، فيجوز على وجهين: أحدهما أن السير متصل بالدخول، والآخر أنه منقطع منه. وفي كلا الوجهين يكون سبباً مؤدياً إلى الدخول. وإنما جاز في حتى الإعمال والإلغاء؛ لأنها تارة تدخل على معنى المفرد، وتارةً تدخل على معنى الجملة، فإذا دخلت على معنى المفرد عملت بحق الأصل، أو إضمار: أن، وإذا دخلت على معنى الجملة ألغيت، وكل ذلك من غير شركة المفرد مع الأول"(٨٦).

أما سيبويه؛ فجعل استعمالها كاستعمال "كي"، التي تجيء ناصبة المضارع بمضمرهو "أن"، ومن ثمَّ يقبل تقديرها مع الفعل على المصدر. فعنده "حتى" " تجيء مثل "كي"، التي فيها إضمار "أن" وفي معناها، وذلك قولك: كلمتك حتى تأمر لي بشيء.(٨٧). أما قول ابن مالك:

بَعْد حتّى هكذا إضمارُ أنْ حَتْمٌ كجُدْ حتّى تَسُرَّ ذا حَزَنْ(٨٨)

فقد ذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بعد حتى بالمخالفة، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها؛ لأن لحتى معنيين كلاهما يصح هنا: الأول الغاية مثل إلى. والثاني التعليل مثل كي(٨٩).

٥. جواز القياس على المصادر المنكرة الواقعة حالا عند تنوع الفعل

يقول الرماني:"واختلفوا في "أتانا سُرعةً" و"أتانا رُجلة" فأجازه أبو العباس على القياس الذي ذكرنا، وأباه سيبويه؛ لأنه مصدر وقع موقع الحال من غير أن يغلب على الباب"(٩٠).

فظاهر قول الرماني أنه يجيز قياس المصدر النكرة الواقع حالا(٩١)عند تنوع الفعل؛ موافقا لرأي المبرد، الذي أجاز القياس على ما كان نوعاً من الفعل كـ"جئت ركضاً" فقيس عليه: "جئت سرعة، ورجلة"، وليس ذلك ببعيد(٩٢). وفي ذلكم مخالفة لرأي سيبويه، الذي لم يجز ذلك، ولم يستحسنه- كما سبق إيضاحه- بقوله: "ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعة ولا أتانا رجلة، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل فى باب سقيا وحمدا"(٩٣).وقد ورد أن هذا القياس لا يجوز استعماله عند سيبويه إلا بسماع. وليس ذلك بقياس مطّرد وإنما يستعمل فيما استعملته العرب"(٩٤).

وقد اختار ابن يعيش مذهب سيبويه، مدللا بمنع ذلك القياس في التنكير بعدم جوازالقياس علية في التعريف؛ لذلك نقد تصحيح الزجاج رأي سيبويه؛ لأن قول القائل: "أتانا زيد مشياً" يصح أن يكون جواباً لقائل قال: "كيف أتاكم زيد؟ "ومما يدل على صحة مذهب سيبويه أنه لا يجوز أن تقول: "أتانا زيد المشي" معرفاً(٩٥).

هذه أبرز مسائل الجواز في إعمال المصادرأوما اقترن بها من عمل بعض العناصر النحوية، التي كشفت ميل الرماني في عدد من الآراء إلى مذهب الكوفيين، وبعض آرائه لم يخالف فيها أهل البصرة.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

خاتمة

برهنت معالجة قضية "إعْمَال المَصَادِرِ بَين المَنْعِ والجَوَاز: منهج الرُّمَّاني في شَرحِه لكِتَاب سِيبوَيهْ بين الابْتِدَاع والاتِّباع" على اختصاص الرماني بمنهج نحوي، كشف غايته فيه، مع تبيُّن تأثره بالنزعة المنطقية في عرض مسائله النحوية والصرفية.

وجاء تطبيق منهجه على قضية إعمال المصادر، وتباين مسائلها بين المنع والجواز. حيث قدم البحث بمقدمة منهجية لإشكاليته، وأهدافه وخطته. وعقبها جاء مدخل تأصيلي موجز للشارح وجهوده، وشرحه وخصائصه، ثم تبع ذلك ثلاثة مباحث، وقفت على حدود المصطلحات الرئيسة واختصاصها، ثم ما ورد من "منع" و"جواز" في إعمال المصادر وحالاتها في شرح الرماني، وبيان رأيه وموقف النحاة في هذه المسائل. و خَلُص البحث إلى مجموعة من الملاحظات والاستنتاجات، مثلت نتائج تحليل الظاهرة البحثية، جاء أبرزها على النحو الآتي:

- كشف البحث اختلاف طريقة عرض شرح الرماني، مقارنة بكتاب سيبويه نفسه؛ وهو بذلك يخرج عن نهج التقليدي في الشروح المختلفة لكتاب سيبويه، بوصفها توسعات وتفصيلات للمسائل النحوية. وقد نجح الرماني في منهجه المتفرد، الذي مثل ابتداعـاً في العرض والفكرة والتطبيق مع الحفاظ على عرض ما عرضه سيبويه من مسائل وأبواب.

- يمكن ترجيح صعوبة منهج الرماني واختصاصه في كثرة تفريعات المسائل في الباب الواحد من أهم أسباب الانصراف عن هذا الشرح، مقارنة بغيره من شروح الكتاب، إضافة إلى كثرة السؤلات المتوالية عنده؛

وتفريعاتها، التي أضعفت قدرة المتلقي على الربط بين أبعاد القضية النحوية الرئيسة ومقصدها بتفاصيلها.

- خصوصية منهج الرماني في شرحه لكتاب سيبويه لا يمكن وصفها بأنها خروج عن أصول النحو وأهدافه، بقدر ما هي منهج ارتكز على كشفت علاقة النحو التقليدي المعياري بالمنطق في صورة شديدة الاختصاص والتطبيق لا أكثر. حيث يؤسس المنطق على النتائج المبنية على المقدمات، وإذا كانت المقدمات صحيحة كانت النتائج صحيحة، وكذلك تبني المعيارية قواعدها على معياري الصحة والخطأ.

- غلب على شرح الرماني لكتاب سيبويه عند عرضه للمسائل والقضايا محل الخلاف النحوي التصريح بالأحكام النحوية في مجمل المسائل، أو بيان علة الحكم. وقلما يخرج عن ذلك ويفيض في الشرح على نمط النحو التعليمي.

- اتسمت طريقة الرماني في معالجة قضايا شرحه – وإعمال المصادر بين المنع والجواز على وجه مخصوص– بعدة خصائص عامة، أبرزها:

- السؤال والجواب (طريقة عرض المسائل عامة).
- قلما يذكر الأسئلة دون طرح إجابتها.
- قابلية الجمع بين الحكم والعلة.
- حسن الاستدلال على صحة الحكم بالبرهنة والأدلة.
- تجاهل الحكم وذكر العلة أحيانـــاً.
- استعمال أحكام عامة (تماثل القواعد الأصولية).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- تعليل الحكم بغير علة أحيانـــاً.
- تعليل الحكم – أحيانا– بأكثر من علة.
- تفرد بعض الأحكام، التي يظهر فيها أثر المنطق .

- ذهب الرُّمَّاني إلى عدم إظهار الفعل مع المصدر المحمول على الفعل المتروك كما في "سقيـــاً ورعيـــاً"، وفي الأمر والنهي، نحو: "قيامـــاً لا قعودًا"، والدعاء، نحو: "سقيـــاً لك" أي: سقاك الله.

- منع الرُّمَّاني وقوع المصدر موقع الحال إلا إذا كان مما يتنوع به الفعل، فإن لم يتنوع لم يجز وقوعه.

- جوَّز الرماني بعض المسائل في إعمال المصدر نحو عمل الفعل المتصرف في المصدر، وعمله فيما قبله.

وغيرها من النتائج، التي أوضحت رأي الرماني في مسائل المصادر، وما تعلق بها في أبواب النحو المختلفة، وكذلك بيان آراء النحاة فيها.

والله ولي التوفيق

مصادر البحث

- القرآن الكريم
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى: شرح كتاب سيبويه.
  - من (باب لبيك وأخواتها) إلى نهاية (باب الترخيم في ضرورة الشعر)، تحقيق: المتولي بن رمضان الدميري، جامعة الأزهر، الدكتوراه، ١٩٨٨م.
  - من (أول الكتاب) إلى(نهاية باب المصدر المحمول على الفعل المتروك إظهاره)، تحقيق: محمد إبراهيم شيبة، جامعة أم القرى، الدكتوراه، ١٩٩٥م.
  - من (باب الندبة) إلى نهاية (باب الأفعال في القسم)، تحقيق: سيف العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الدكتوراه، ١٩٩٨م.
  - من(باب الحروف التي تدخل على الفعل دون الاسم) إلى نهاية (باب الحكاية) تحقيق: إبراهيم بن موسى، جامعة الإمام محمد بن سعود، الدكتوراه، ٢٠٠٠م.
  - من (باب ألف الوصل في الأسماء إلى (نهاية الشرح) تحقيق: صالح بن عبد العزيز العبد اللطيف، جامعة الإمام محمد بن سعود، الدكتوراه، ٢٠٠٦م.
  - من (باب التصغير) إلى نهاية (باب جمع الجمع)، تحقيق: أحمد بن عتيق الحربي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الدكتوراه، ٢٠١٥م.
  - من (باب جمع الأعجمي الذي على أربعة أحرف) إلى نهاية (باب الحروف

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

التي تلحق الكلمة الواحدة في الوقف)، تحقيق: تركي المعبدي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الدكتوراه، ٢٠١٦م.

- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى.(٢٠٢٠). شرح كتاب سيبويه للشّيخِ أَبي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ عِيْسَى بنِ عَلِيّ الرُّمّانِي، تحقيق وتقديم: شريف عبدالكريم النّجّار، القاهرة، دار السلام.
- الأُبَّذيّ، شهاب الدين أحمد بن محمد.(٢٠٠١). الحدود في علم النحو، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢، السنة ٣٣.
- إبراهيم، محمد شمس الدين. (١٩٨١). تيسير القواعد المنطقية (شرح للرسالة الشمسية)، مطبعة حسان، مصر، ط٤.
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد.(١٩٩٩). البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر.(٢٠٠٠). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأُشْمُوني، أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى. (١٩٩٨). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت.
- الأصفهاني، شمس الدين محمود بن عبد الرحمن.(١٩٨٦). بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني، الرياض.

- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد.(١٩٨٥). نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣.
- الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد.(٢٠٠٣). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، القاهرة، ط٤.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي. (١٩٩٨). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، ودار كنوز إشبيليا، الرياض.
- التنوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر.(١٩٩٢). تاريخ العلماء النحويين النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط٢.
- الجرجاني، أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن.(١٩٨٧). كتاب المفتاح في الصرف، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الجرجاني، الشريف علي بن محمد.(٢٠٠٤). معجم التعريفات، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع.القاهرة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان.(١٩٥٢). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد.(١٩٩٠). الصحاح تاج اللغة

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤.

- حسان، تمام.(١٩٩٤). اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت.(١٩٩٣).معجم الأدباء"إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب"، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- الخضري، محمد بن عفيفي.(٢٠٠٣). حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنَّشر والتوزيع.
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن.(١٩٩٠). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (١٩٨٥). سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين، إشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الزُّبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله. (١٩٥٤). طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد. (٢٠٠٢). الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥.

- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو.(١٩٩٦).المفصَّل في صنعة الإعراب، تحقيق: خالد إسماعيل حسان، كلية دار العلوم، القاهرة.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري. (١٩٨٥). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد .(١٩٩٩). قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق: محمد حسن محمد حسن ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر.(١٩٨٨). كتاب سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣.
- السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن. (١٩٧٤). شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر.(د.ت).همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، حققه: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر.(١٩٦٤). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر.(٢٠٠٦). الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى.(٢٠٠٧). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- ابن الصائغ، محمد بن حسن.(٢٠٠٤). اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- الصَّبَّـــان، أبو العرفان محمد بن علي.(١٩٩٧). حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الصرصري، سليمان بن عبد القوي.(١٩٨٧). شرح مختصر الروضة، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك.(٢٠٠٠). الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت.
- العسقلاني، ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي.(١٩٧١). لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٢.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن.(١٩٨٠). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط ٢٠.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين.(١٩٨٦). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- ابن قُطْلُوبَغَا، أبو الفداء زين الدين قاسم. (٢٠٠٣). خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار، تحقيق: حافظ ثناء الله الزاهدي، دار ابن حزم، بيروت.
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف.(١٩٨٢). إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله. (د.ت). ألفية ابن مالك، دار التعاون ، مكة المكرمة.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله. (د.ت). شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله.(١٩٩٠). شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة.
- المالكي، صالح بن مطلق بن سعد القرشي. (٢٠١٨). التعليل النحوي عند الرُّمَّاني في شرحه لكتاب سيبويه: دراسة وصفية تحليلية، دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- المبارك، مازن.(١٩٩٥).الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دار الفكر، دمشق، ط٣.
- المبرد، محمد بن يزيد.(د.ت). المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتب.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- المرادي، حسن بن قاسم.(٢٠٠٨). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة.
- مصطفى، إبراهيم.(١٩٩٢). إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط٢.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف.(٢٠٠٨). شرح التسهيل المسمى"تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، تحقيق علي محمد فاخر وآخرين، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد بن جمال الدين.(٢٠٠٠). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق. (١٩٩٦). الفهرست، شرح وضبط: يوسف على الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت.
- النيلي، تقي الدين إبراهيم بن الحسين.(١٩٩٩). الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تحقيق: محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله.(١٩٨٥). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله.(٢٠٠١). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك الى تحقيق اوضح المسالك وهو الشرح

الكبير من ثلاثة شروح، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

- **ابن الوراق، محمد بن عبد الله.(١٩٩٩). علل النحو، تحقيق، محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض.**
- **ابن يعيش، موفق الدين. (١٩٨٨). شرح المفصل للزمخشري، وضع فهارسه الفنيَّة: عبد الحسين المبارك، عالم الكتب، بيروت.**

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- **الحواشي و التعليقات**:

(١) ابن قُطْلُوْبَغَا: خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار، ص١٧١.

(٢) محمد شمس الدين إبراهيم: تيسير القواعد المنطقية، ص٢٣.

(٣) ابن قُطْلُوْبَغَا: خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار، ص١٧١.

(٤) السمعاني: قواطع الأدلة في الأصول، ٣٠٢/٢.

(٥) ينظر: الصرصري: شرح مختصر الروضة، ٨/٢.

(٦) عند ابن جني أدلة النحو السماع، والإجماع، والقياس، أما ابن الأنباري؛ فيراها نقل، وقياس، واستصحاب حال". ينظر: السيوطي: الاقتراح، ص ١٤.

(٧) ابن جني: الخصائص،٤٨/١.

(٨) ابن جني: الخصائص،٣٧٨/٢.

(٩) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ٤٧/١.

(١٠) حقق شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤ هـ) عدد من الباحثين على فترات مختلفة، وهي تعد المصدر رئيس في جلِّ الدراسات حول هذا الشرح، هي:

- من (باب لبيك وأخواتها) إلى نهاية (باب الترخيم في ضرورة الشعر)، تحقيق: المتولي بن رمضان الدميري، جامعة الأزهر، الدكتوراه، ١٩٨٨م.
- من (أول الكتاب) إلى(نهاية باب المصدر المحمول على الفعل المتروك إظهاره)، تحقيق: محمد إبراهيم شيبة، جامعة أم القرى، الدكتوراه، ١٩٩٥م.
- من (باب الندبة) إلى نهاية (باب الأفعال في القسم)، تحقيق: سيف العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الدكتوراه، ١٩٩٨م.
- من(باب الحروف التي تدخل على الفعل دون الاسم) إلى نهاية (باب الحكاية) تحقيق: إبراهيم بن موسى، جامعة الإمام محمد بن سعود، الدكتوراه، ٢٠٠٠م.
- من (باب ألف الوصل في الأسماء إلى (نهاية الشرح) تحقيق: صالح بن عبد العزيز العبد اللطيف، جامعة الإمام محمد بن سعود، الدكتوراه، ٢٠٠٦م.
- من (باب التصغير) إلى نهاية (باب جمع الجمع)، تحقيق: أحمد بن عتيق الحربي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الدكتوراه، ٢٠١٥م.
- من (باب جمع الأعجمي الذي على أربعة أحرف) إلى نهاية (باب الحروف التي

تلحق الكلمة الواحدة في الوقف)، تحقيق: تركي المعبدي،جامعة الإمام محمد بن سعود، الدكتوراه، ٢٠١٦م.

وإن ورد جلُّ مسائل المصادر- موضع الاستقراء والرصد في هذا البحث - في عدة أجزاء فحسب؛ من هذه التحقيقات، وهي تحقيق كل من: محمد إبراهيم شيبة عام (١٩٩٥)، وسيف العريفي (١٩٩٨)، والمتولي محمد الدميري عام (١٩٨٨) على الترتيب؛ وفقا لشيوع مسائل المصادر فيها. إضافة إلى تحقيق تحقيق شريف عبد الكريم النّجّار(القاهرة، دار السلام، ٢٠٢٠م)، الذي ضم جل هذه التحقيقات.

(١١) للمزيد حول ترجمته وأخباره ينظر: الزبيدي: طبقات النحاة واللغويين، ١٧٥/٢، وابن النديم: الفهرست، ص،١٠١، التنوخي: تاريخ العلماء النحويين، ٣٠/١ والأنباري: نزهة الألباء، ص ٢٣٣-٢٣٥، وياقوت الحموي: معجم الأدباء، ١٩١/١٤-١٩٣، والقفطي: إنباه الرواة،١٦٩/١، وابن خلكان: وفيات الأعيان، ٢٩٩/٣، الذهبي: سير أعلام النبلاء،٥٣٣/١٦، والسيوطي: بغية الوعاة، ١٨٠/٢-١٨١، والزركلي: الأعلام، ٣١٧/٤.

(١٢) ينظر: ابن النديم: الفهرست، ص٢١٠، ٢١٣، وياقوت الحموي: معجم الأدباء، ١١٩/٤، والذهبي: سير أعلام النبلاء، ٥٢٠/١٦.

(١٣) ينظر: الصفدي: الوافي بالوفيات،١٣٤/٢١، وابن حجر: لسان الميزان، ٢٣٩/٤.

(١٤) المرادي: توضيح المقاصد،٢٦٥/١، والأُبَّذيُّ: الحدود في علم النحو،٤٣٤/١.

(١٥) ابن السراج: الأصول، ٣٥/١.

(١٦) ابن جني: الخصائص، ٣٤/١.

(١٧) الأنباري: نزهة الألباء، ص٣٨٩، والصفدي: الوافي بالوفيات، ٢٤٨/٢١.

(١٨) ينظر في ذلك: مازن المبارك: الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص، ١٦٧-١٦٩. وصالح بن مطلق: التعليل النحوي عند الرماني، ص ٢٣-٢٥

(١٩) للمزيد ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٢٣٥-٢٤٥.

(٢٠) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٠٠/٣.

(٢١) ابن الصائغ: اللمحة في شرح الملحة، ٣٧٤/١.

(٢٢) ابن السراج: الأصول في النحو، ١/ ١٥٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(٢٣) الجرجاني: كتاب المفتاح في الصرف، ص ٥٢.
(٢٤) الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، ص ١٢٢.
(٢٥) ابن جني: الخصائص، ١/١٠٩-١١٠.
(٢٦) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص ٢٢.
(٢٧) الجوهري: الصحاح، مادة (جوز)، ٣/ ٨٧١.
(٢٨)الأصفهاني: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، ١/٣٩٣
(٢٩) ابن جني: الخصائص، ٢/٤٥٧.
(٣٠) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٢/٣٥٢.
(٣١) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٣.
(٣٢) الرُّمَّاني: شرح كتاب سيبويه،(ت: شيبة)، ١/٩١٤.
(٣٣) الرُّمَّاني: شرح كتاب سيبويه،(تحقيق شيبة)، ١/٣٢.
(٣٤) الرُّمَّاني، السابق،١/ ٩١٤.
(٣٥) السابق نفسه
(٣٦) ابن السراج: الأصول،١/٥٦.
(٣٧) ينظر: ابن جني: الخصائص،١/٩٧-٩٨.
(٣٨) الرُّمَّاني: شرح كتاب سيبويه،(تحقيق شيبة) ،١/١٥.
(٣٩) الرُّمَّاني: شرح كتاب سيبويه،(تحقيق شيبة)،١/٢٤.
(٤٠) الرُّمَّاني، السابق،١/١٣٤.
(٤١) العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص ٢٣٠.
(٤٢) الرماني: شرح كتاب سيبويه، (تحقيق شريف) ٢/ ٨٣-٨٤ .
(٤٣) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٤١٦.
(٤٤) ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ٢/١٨٣.
(٤٥) سيبويه: الكتاب،١/٣٥٥-٣٥٦ .
(٤٦) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك،٢/ ٦٥٢.
(٤٧) ابن هشام: مغني اللبيب، ص ٤٩٢.
(٤٨) ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ٤/١٨٤٣ .

(٤٩) الرماني: شرح كتاب سيبويه،(تحقيق شريف)، ٢/ ٢٠. .
(٥٠) سيبويه: الكتاب، ١١٨/١.
(٥١) السيرافي: شرح كتاب الكتاب، ٢٠٤/٢.
(٥٢) سيبويه: الكتاب، ١/ ٢٩٥.
(٥٣) ابن يعيش شرح المفصل، ٣٩٦/١-٣٩٧.
(٥٤) المصدر السابق، ١/ ١٢٢.
(٥٥) ينظر: النيلي: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، ٤٥٧/١.
(٥٦) ينظر: الرماني: شرح كتاب سيبويه، (تحقيق شريف)، ٢/ ١٠٤ .
(٥٧) سيبويه: الكتاب، ٣٦٠/١.
(٥٨) ينظر: سيبويه: الكتاب، ٣٧٠/١-٣٧١ .
(٥٩) ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ١٦٣/١.
(٦٠) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ٢٥٨/٢.
(٦١) ينظر: ابن الأثير: البديع في علم العربية، ١٥٩/١.
(٦٢) ينظر: الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ١/ ٩١.
(٦٣) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٣٢٨/٢.
(٦٤) ينظر: ابن مالك: المصدر السابق، ٣٤٥/٢.
(٦٥) ابن مالك: ألفية ابن مالك، ص ٣٢.
(٦٦) فصّل عدد من النحاة الموقف من الحال المصدر، وتقاربه مع صورة الوصف، ينظر للمزيد حول تلك المسألة: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ٢٥٢/٢، والسيوطي: همع الهوامع،٢٣٨/١، والأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،٢٤٥/١-٢٤٦، ٩/٢، والأزهري: شرح التصريح، ١/ ٣٧٤-٣٧.
(٦٧) ينظر: ابن الناظم: شرح ابن الناظم، ص ٢٣١.
(٦٨) ينظر:المبرد: المقتضب، ٣/ ٢٣٤ .
(٦٩) الرماني: شرح كتاب سيبويه،(تحقيق شريف)، ٢/ ١٠٤ .
(٧٠) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٣٢٨/٢.
(٧١) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشمونى،٢٥٧/٢. ينظر: السيوطي: همع الهوامع،١/ ٢٩٥، والخضري: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ٤٧٩/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(٧٢) ينظر: أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ٤٤/٩.
(٧٣) ابن الوراق: علل النحو، ص ٣٦٣.
(٧٤) ناظر الجيش: تمهيد القواعد ، ٢٢٦٨/٥.
(٧٥) سيبويه: الكتاب، ١/ ٢٩٥.
(٧٦) ينظر: الأُشْمُوني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٩/٢.
(٧٧) ذكر المبرد: "ولو قلت ضرب زيد لعلمت أنه قد فعل ضرباً واصلاً إلى مضروب إلّا أنّك لا تعرف المضروب بقوله ضرب وتعرف المصدر". المقتضب، ١٣٦/٢.
(٧٨) الرماني: شرح سيبويه، (تحقيق شيبة)، ١/ ١٨٣.
(٧٩) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٥/١-٣٦.
(٨٠) الرماني: شرح سيبويه، (تحقيق شيبة)، ١/ ٣٧٨.
(٨١) ينظر: ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ١٦٦٩/٤.
(٨٢) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل،١/ ٣٥٤، وأبو حيان: التذييل والتكميل، ٣٦٠/٦.
(٨٣) الرماني: شرح سيبويه، (تحقيق شيبة)، ١/ ٣٥٤.
(٨٤) سيبويه: الكتاب، ١٢٥/١.
(٨٥) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ٤٦٣/١
(٨٦) الرماني: شرح سيبويه، (تحقيق العريفي)، ١/ ٨٢٧.
(٨٧) ابن السراج: الأصول، ٤٢٦/١.
(٨٨) ابن الناظم: شرح ابن الناظم، ص ٤٨٠.
(٨٩) ينظر: الصبان: حاشية الصبان، ٣/ ٤٣٤.
(٩٠) الرماني: شرح سيبويه، (تحقيق الدميري)، ص٦٣٢.
(٩١) فُصِّل سابقاً حالات المنع في هذه المسألة في "المصدر الواقع موقع الحال" .
(٩٢) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ٧٥٣/٢-٧٣٦
(٩٣) سيبويه: الكتاب،٣٧١/١.
(٩٤) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ٢٥٧/٢.
(٩٥) ابن يعيش: شرح المفصل، ١٢/٢

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــوع	الصفحة
١-	ملخص	٨٤٣١
٢-	Abstract	٨٤٣٢
٣-	أولا: مقدمة	٨٤٣٣
٤-	ثانيا: مدخل:	٨٤٤٠
٥-	المبحث الأول : المصادر بين الإعمال والجواز قراءة في المصطلح والاستعمال في شرح الرماني	٨٤٤٣
٦-	المبحث الثاني : حكم "المنع" في المصادر وصوره في شرح الرُّمَّاني لكتاب سيبويه	٨٤٥٢
٧-	المبحث الثالث : حكم "الجواز" في عمل المصدر وخصائصه في شرح الرُّمَّاني	٨٤٦٣
٨-	خاتمة	٨٤٦٨
٩-	مصادر البحث	٨٤٧١
١٠-	الحواشي و التعليقات:	٨٤٨٠
١١-	فهرس الموضوعات	٨٤٨٥

تم بحمد الله